الأمم المتحدة

A/65/380–S/2010/484

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 September 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البندان ٣٦ و ٣٧ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٩/٦٤. وهو يتضمن ردود الأطراف المعنية على المذكرات الشفوية التي أرسلها الأمين العام بناء على الطلب الوارد في الفقرة ٢٤ من القرار. ويتضمن أيضا ملاحظات الأمين العام على الحالة الراهنة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وعلى الجهود الدولية التي تبذل لدفع عملية السلام قدما، بغرض التوصل إلى تسوية سلمية له. ويغطي التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى آب/أغسطس ٢٠١٠.

151010 151010 10-53996 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٩/٦٤.

٢ – وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، وجهتُ إلى رئيس مجلس الأمن، بناء على الطلب الوارد في الفقرة ٢٤ من القرار الآنف الذكر، الرسالة التالية:

”يشرفني أن أشير إلى القرار ١٩/٦٤، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. في دورتها الرابعة والستين، في إطار بند جدول الأعمال، المعنون ’قضية فلسطين‘.

”وطُلب إلى الأمين العام في الفقرة ٢٤ من القرار المذكور ’إلى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن هذه الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة‘.

”ولكي أضطلع بمسؤوليتي عن تقديم التقرير تطبيقا لهذا القرار، أكون ممتنا لو تفضلتم بموافاتي بآراء مجلس الأمن بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠“.

٣ – وحتى ٣١ آب/أغسطس، لم يكن قد ورد أي رد على هذا الطلب.

٤ – وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١٠، موجهة إلى الأطراف المعنية، طلبتُ إلى حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، فضلا عن منظمة التحرير الفلسطينية، إطلاعي على موقفها بشأن أي خطوات اتخذتها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار. وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠، كان قد ورد رد من كل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي ما يلي نص المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة:

”على نحو ما ورد في محاضر الجلسات، صوتت إسرائيل ضد هذا القرار على غرار ما فعلته إزاء قرارات مماثلة اتخذتها الجمعية العامة من قبل. وتود البعثة الدائمة لإسرائيل أن تكرر تأكيد الاعتبارات التي استندت إليها في تصويتها هذا، في ضوء الحالة السائدة حاليا.

”وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الإسرائيلية في العام الماضي لاستئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية وتهيئة الظروف المؤاتية للنمو الاقتصادي والتنمية، بقي الإرهاب الفلسطيني المستمر وما زال أمرا واقعا مخيفا.

”فالمنظمات الإرهابية في الضفة الغربية ما زالت منخرطة في تخطيط الاعتداءات الإرهابية والتحضير لها ومحاولة تنفيذها. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ مجموع الاعتداءات الإرهابية التي انطلقت من الضفة الغربية أو نُفذت فيها ٦٤٦ اعتداء، أدت إلى مقتل خمسة أشخاص (ثلاثة ضحايا جراء أعيرة نارية واثنتان طعنتا بالسكين حتى الموت). واتخذت هذه الاعتداءات جميع الأشكال الممكنة ونُفذت على جميع الجبهات، ولا سيما من جانب حماس.

”وشهد النصف الأول من عام ٢٠١٠ تصاعدا خطيرا في الأنشطة الإرهابية ضد أهداف إسرائيلية في الضفة الغربية ومنطقة القدس. ففي الشهرين الأول والثاني، نُفذ ٨٧ اعتداء إرهابيا في الضفة الغربية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، طعن مواطن إسرائيلي بالسكين حتى الموت في أحد هذه الاعتداءات. في آذار/مارس ٢٠١٠، سُجل ٨٩ اعتداء في الضفة الغربية والقدس، شملت ما يلي: تفجير ثلاث عبوات ناسفة، خمس اعتداءات بأعيرة نارية، اعتداءان برشق الحجارة، إلقاء ٩٧ قنبلة مولوتوف.

”وفي عام ٢٠٠٩، نُفذ ٦٩٩ اعتداء إرهابيا كان مصدرها قطاع غزة، أسفرت عن مقتل تسعة مواطنين إسرائيليين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قتل مواطن إسرائيلي جراء انفجار عبوة ناسفة.وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٠، نُفذ انطلاقا من غزة ٤٥ اعتداء إرهابيا، أُطلق فيها ١٨ صاروخا و ٣٣ قذيفة هاون. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، طرأت زيادة مقلقة في الأنشطة الإرهابية، إذ سُجل ارتكاب ٣٦ اعتداء إرهابيا، تسببت بمقتل ثلاثة أشخاص، هم جنديان إسرائيليان وعامل تايلندي، إضافة إلى إصابة إسرائيليَّين اثنين بجروح. وتمثل الهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون التي استهدفت إسرائيل في العام الماضي استمرارا للحملة الإرهابية الطويلة التي بدأت منذ تسع سنوات وأُطلقت أثناءها من غزة آلاف عديدة من هذه الصواريخ على أهداف مدنية إسرائيلية.

”وبالتزامن مع الحملة الإرهابية الفلسطينية ضد إسرائيل، تواصل السلطة الفلسطينية حملتها التحريضية التي ترمي منها إلى إضفاء الشرعية على الإرهاب. وفي خرق واضح منهم لما عليهم من التزاماتها بموجب خريطة الطريق، يشارك كبار المسؤولين الفلسطينيين مباشرة في تمجيد الإرهابيين الذين يتحملون مسؤولية قتل العشرات من المدنيين الإسرائيليين. ومن الأمثلة الحديثة على مدى ترسيخ السلطة الفلسطينية تحريضها على هذا الأمر من خلال تحويل الإرهابيين إلى قدوة تُحتذى،

قيامها مؤخرا بإطلاق اسم يحيى عياش، الإرهابي المتطرف، على شارع في رام الله، واسم دلال المغربي، التي قادت الاعتداء الإرهابي الشنيع الذي أودى بحياة ٣٧ مدنيا إسرائيليا، على ساحة وعدد من المدارس والمراكز الأهلية والشبابية والمباريات الرياضية والعديد من المرافق الإضافية، في رام الله.

”وتمضي حماس، الراسخة أقدامها في غزة بدعم من إيران، في تخزين أسلحة تزداد فتكها ومداها، وتدير عملية تهريب للأسلحة، بتفاصيلها، من خلال شبكة واسعة من الأنفاق المحفورة تحت خط الحدود بين مصر وغزة.

”كما أن حماس ما زالت، ومنذ أكثر من ثلاث سنوات، تحتجز في مكان سري العريف الإسرائيلي جلعاد شاليط الذي اختطفته، منتهكة الأعراف الإنسانية الأساسية التي تقضي بالسماح لأفراد من المنظمات الإنسانية الدولية بزيارة المحتجزين. وما برح نظام حماس يرفض شروط اللجنة الرباعية، مصرة بعناد على مواصلة دعوتها إلى تدمير إسرائيل، وما زالت مصممة على تحقيق هدفها المشؤوم هذا. وإنه لأمر مزعج، إن لم نقل مروعاً، أن لا يأتي القرار ١٩/٦٤ على ذكر أي من هذه الوقائع.

”وعلى الرغم من حملة العنف والتحريض هذه المنسقة والمستمرة، واصلت إسرائيل، إظهارا منها لمدى تمسكها بالمبادئ الإنسانية، تسهيل دخول كميات كبيرة من الإمدادات الإنسانية إلى غزة. ففي عام ٢٠٠٩، دخل منها إلى قطاع غزة ما قدره ٥٧٦ ٧٣٨ طنا (٥٧٦ ٣٠ حمولة شاحنات). وفي كانون الثاني/يناير وشباط/ فبراير ٢٠١٠، دخل ما قدره ١٣٨,١ ٩٢ طنا (٠٥٦ ٤ حمولة شاحنات). وفي عام ٢٠٠٩، غادر القطاع ٨٤٩ ٢٢ فلسطينيا، بينهم ٥٤٤ ١٠ من المرضى ومرافقيهم، لتلقي العلاج الطبي في إسرائيل. وفي عام ٢٠٠٩، دخل ٢٠٠ ٢١ موظف في المنظمات الدولية إلى قطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، قُطع شوط في العديد من مشاريع البنية التحتية، ولا سيما في مجالات تحسين أوضاع السكن والقاعات الدراسية وبناء معامل معالجة مياه الصرف الصحي وإنشاء المرافق الطبية. وفي هذا الصدد، وتحسبا لفصل الشتاء، نُقل إلى غزة في أواخر عام ٢٠٠٩ ما قدره ٦٠٧ ٣ أطنان من الزجاج (١٠٣ حمولة شاحنات). كما دخل إلى قطاع غزة من إسرائيل، في الربع الأول من عام ٢٠١٠، ٢٣ طنا من الحديد و ٢٥ طنا من الاسمنت و ٣٩ طنا إضافية من مواد البناء في أيار/مايو ٢٠١٠.

”وبالإضافة إلى ذلك، سمحت الحكومة الإسرائيلية بالتخفيف إلى حد بعيد من القيود الرئيسية المفروضة في الضفة الغربية لدواع أمنية. ومنذ عام ٢٠٠٨، خُفض عدد نقاط التفتيش الرئيسية من ٤١ إلى ١٤. وبلغ عدد الحواجز التي أزيلت منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ما قدره ٣٥٧ حاجزا (سواتر ترابية، حواجز طرق). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أزيلت ١٠ حواجز طرق كانت موجودة على الطريق رقم ٦٠، وهو الطريق الرئيسي بين الشمال والجنوب في الضفة الغربية. وبشكل عام، أصبحت الحركة الآن من الشمال إلى الجنوب في الضفة الغربية سلسة، إذ ما عاد يوجد إلا عدد قليل من نقاط التفتيش على طول الطريق، وهي عادة مفتوحة. إن هذه التطورات الإيجابية وغيرها أدت إلى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي في الضفة الغربية بنسبة ٨ في المائة في عام ٢٠٠٩، رافقه نمو في الاستثمار الأجنبي منذ عام ٢٠٠٨بنسبة ٦٠٠ في المائة.

”وأثناء السنة الماضية، وجهت الحكومة الإسرائيلية، مرارا وتكرارا، دعوة مفتوحة لاستئناف محادثات السلام مع السلطة الفلسطينية. وكانت تأمل إسرائيل من ذلك إحياء العملية السياسية جنبا إلى جنب مع مواصلة بذل الجهود لتعزيز التعاون والتنمية على الصعيد الاقتصادي. ويشكل بدء المحادثات غير المباشرة بين الجانبين في أيار/مايو ٢٠١٠ تطورا مشجعا يؤمل أن يؤدي إلى استئناف المفاوضات المباشرة بهدف التوصل إلى حل شامل للصراع.

”وإن إسرائيل، على الرغم من التهديد المستمر والشديد لأمنها، بذلت ما في وسعها للمساعدة في تقديم المساعدات الإنسانية، وتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية الاقتصادية الفلسطينية والتعاون، والدخول في حوار سياسي مع السلطة الفلسطينية. ومع أن هذه المبادرات لم تحقق بعد هدفها المتمثل في التوصل إلى سلام شامل ودائم، من المستغرب ألا يشار إليها على الإطلاق في القرار ١٩/٦٤.

”وهكذا، يأتي القرار ١٩/٦٤ لينضم إلى القرارات العديدة الأحادية النظرة التي تتخذها الجمعية العامة سنوياً بشأن إسرائيل ولا تؤدي إلا إلى تقويض مصداقية الأمم المتحدة كجهة محايدة تعمل في سبيل السلام. وتنتهز البعثة الدائمة هذه الفرصة لتحث الأمين العام على بذل مساعيه الحميدة لوضع حد لهذه الممارسة الضارة.

٥ - المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الموجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، وفي ما يلي نصها:

”تعتبر فلسطين قرار الجمعية العامة حول ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“ قرارا بالغ الأهمية. والقيام سنويا باتخاذ هذا القرار وقرارات أخرى عديدة بشأن قضية فلسطين في مختلف أجهزة الأمم المتحدة، والجهود الدؤوبة التي تبذلها اللجان المعنية، ولا سيما، ضمن لجان أخرى، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والكثير من برامج المساعدة التي تنفذها الوكالات المتخصصة، وبخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلوه الخاصون ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمقررون الخاصون، ما هي إلا تجسيد للأولوية التي لا يزال يمنحها المجتمع الدولي لهذه القضية. ونحن نؤمن بأن الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في جميع المجالات لا تقدر بثمن وهي انعكاس للمسؤولية التي ستمضي الأمم المتحدة في تحملها تجاه قضية فلسطين إلى أن تُحل، بجميع جوانبها، على نحو مرض وعادل، وهذا مبدأ تؤكده سنويا الجمعية العامة. ونحن نحثها على تجسيد مسؤوليتها هذه بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفقا لقراراتها ذات الصلة والميثاق والقانون الدولي.

”وفي هذا الصدد، فإن القرار المتعلق بـ ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“ يحدد بشكل شامل الثوابت التي يقتضيها تحقيق تسوية عادلة ودائمة وسلمية لها، وذلك وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمرجعيات المتفق عليها في عملية السلام، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومرجعية مؤتمر مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية. وكما يتضح من سجلات الجمعية العامة الخاصة بعمليات التصويت في دوراتها، فإن الغالبية الساحقة من الدول تؤيد أهداف وأحكام هذا القرار الذي، من البداية، يؤكد من جديد ضرورة تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، من جميع جوانبها، لأنها تمثل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وضرورة تكثيف كل الجهود التي تبذل لتحقيق ذلك.

”ويعكس هذا القرار توافق الآراء الدولي الراسخ على دعم التسوية السلمية على أساس حل الدولتين، إحداهما دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة والمتواصلة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في جو من السلام والأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس عاصمة مشتركة للدولتين، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ

١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. إن هذا الإجماع الدولي يعبر عن اعتراف طويل الأمد بالفلسطينيين كشعب والاعتراف بحقوقهم غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والاستقلال في وطنهم. ومن المعروف على نطاق واسع أن هذا الحل نابع من القرار ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، وأعيد تأكيده والإشارة إليه لاحقا في قرارات عديدة اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة، على غرار ما حدث في الفتوى البارزة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. و ''حل الدولتين'' هو أيضا جوهر مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، اللتين يشار إليهما، كلتيهما، بوضوح في القرار ١٩/٦٤، وتدعو الجمعية العامة الجهات التي تبذل جهودا على الصعيدين الإقليمي والدولي إلى متابعتهما وتحقيقهما، واللتين دأبت القيادة الفلسطينية على التقيد بهما وتطبيقهما.

''وإنه ليسرنا أن يكون التوافق الدولي في الآراء قد أصبح أشد صلابة في العام الماضي، إذ تزايدت الدعوات في المجتمع الدولي، بجميع أطيافه، سواء أكانت الحكومات أو المجتمع المدني، إلى اعتبار إيجاد حل عادل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني مسألة ملحة. ولم تتوقف قط الدعوات إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، من أجل وضع حد لهذا الصراع المأساوي وتحويل السلام والأمن حقيقة واقعة في منطقة الشرق الأوسط والمناطق التي تتجاوز حدوده. ويمكن تعزيز التوافق الدولي والزخم المتزايد في هذا الصدد عبر دعم القرار ١٩/٦٤ والعديد من البيانات والتصريحات التي أدلى بها في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية قادة الدول الأعضاء وممثلوها، فرديا وجماعيا، بما في ذلك الاستنتاجات التي أصدرها الاتحاد الأوروبي في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، والبيان الذي اعتمدته اللجنة الرباعية في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠ في موسكو، والبيانات ذات الصلة التي أصدرتها الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ضمن جهات أخرى. وينعكس ذلك أيضا في الجهود الحثيثة التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لإحياء عملية السلام عبر إطلاق المحادثات غير المباشرة، بدعم من سائر أعضاء اللجنة الرباعية (الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة) ومن جامعة الدول العربية والمجتمع الدولي ككل.

''لكن من المؤسف أنه رغم هذا الإجماع والجهود الجدية المبذولة، لا تزال قضية فلسطين من دون حل، وتبقى الحالة على الأرض شديدة الخطورة وتسبِّب

القلق. فمنذ اعتماد القرار ١٩/٦٤ وجميع المبادرات الدولية والإقليمية الهادفة إلى تحقيق السلام تقوض بسبب انتهاكات إسرائيل وخروقها الخطيرة المستمرة للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعدم احترامها لقرارات الأمم المتحدة ومشيئة المجتمع الدولي. والآمال تتبدد واليأس يتزايد، بسبب إمعان إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في أعمال العدوان والاستيطان والعقاب الجماعي والاستفزاز والتحريض ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا تزال إسرائيل تقابل بالتصلب والتحدي محاولات إحياء عملية السلام والتزام القيادة الفلسطينية بالسلام، وإن تماديها في موقفها هذا ناجم، لا ريب، عن عدم وفاء المجتمع الدولي، مرة تلو الأخرى، بالتزاماته ومسؤولياته القانونية المتمثلة في إجبار إسرائيل على وقف انتهاكاتها واختيار درب السلام بحق.

”وقد أصبح الأسلوب الذي تتبعه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال شديد الوضوح، فهي تمضي، بلا هوادة وبشكل مستمر، في انتهاك القانون الدولي، في حين يبقى المجتمع الدولي عاجزاً عن وضع حد لإفلاتها من العقاب وكفالة امتثالها للقانون، مما يزيد من حدَّة المعاناة والظلم اللذين يتحملهما الشعب الفلسطيني ويعطِّل جهود السلام. ويقدِّم عدد لا يُحصى من تقارير الأمم المتحدة والتقارير الدولية، ومنها تقارير صادرة عن وكالات الأمم المتحدة العاملة على الأرض، كالأونروا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن وكالات أخرى، أدلَّة وافرة على استمرار الممارسات غير المشروعة لإسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وآثارها الكارثية على الشعب الفلسطيني وعلى الجهود المبذولة لتحقيق السلام العادل والدائم. وإن إسرائيل، عوضا عن التصرف بنيَّة سليمة، ولا سيما في سياق المحادثات غير المباشرة التي تؤدي فيها الولايات المتحدة دور الوسيط، أمعنت في تنفيذ سياسات معينة لكي تفرض مسبقا نتائج المفاوضات المتعلقة بالمسائل الجوهرية وهي القدس والمستوطنات واللاجئون والحدود والأمن والمياه. وهذا، بدوره، أدَّى إلى تفاقم الظروف على الأرض، وتقويض الثقة، وتعميق الشعور بالريبة، وعرقلة استئناف عملية السلام، الأمر الذي يضع مصداقية إسرائيل كشريك السلام والتزامها بحل الدولتين وحتى مكانتها كدولة عضو في الأمم المتحدة التي تواصل تجاهل قراراتها وانتهاكها بشكل فاضح، موضع الشك بصورة جدية.

”وفي هذا الصدد، واصلت إسرائيل حملتها الاستيطانية غير المشروعة الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية، للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ووضعها القانوني وطابعها وطبيعتها الجغرافية، وذلك تسهيلاً لضم مزيد من الأراضي الفلسطينية بحكم الواقع. كما استمرت السلطة القائمة بالاحتلال في ارتكاب انتهاكات أخرى، أبرزها فرض العقاب الجماعي القاسي، فتخرق وتنتهك بشكل خطير حقوق الإنسان للسكان المدنيين الفلسطينيين، وتشل حياتهم بجميع جوانبها فيسود الإذلال والشقاء وعدم الاستقرار. والحالة في قطاع غزة المحتل هي الأشد مأساوية، حيث لا يزال ١,٥ مليون فلسطيني – منهم ٧٠ في المائة تقريبا من اللاجئين، وما يزيد عن ٥٠ في المائة من الأطفال – سجناء جراء الحصار غير المشروع الذي تفرضه إسرائيل للسنة الرابعة براً وجواً وبحراً. وتشكل هذه السياسات الإسرائيلية انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، ومنها ما يعَدُّ جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني، يجب أن تتحمَّل إسرائيل المسؤولية الكاملة عنها لو أُريد يوما للعدالة أن تسود وللسلام أن يتحقق.

”ولا بد لفهم الحالة الخطيرة السائدة على الأرض وفشل مبادرات السلام الأخيرة من تقديم وصف موجز عن هذه السياسة الإسرائيلية الثنائية، التي قامت خلال العام الماضي على الاستيطان من جهة والقمع من جهة أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ففي الضفة الغربية المحتلة، ما زال الشعب الفلسطيني يعاني من الاستيطان الإسرائيلي غير المشروع لأرضه ومن عواقبه عليه. وإن إسرائيل، إذ ضربت بعرض الحائط ما طلبته الجمعية في قرارها ١٩/٦٤، من ضمنه الوقف التام لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وجميع التدابير المخالفة للقانون الدولي ولأي إجراءات انفرادية ترمي إلى الفرض المسبق للنتائج النهائية للمفاوضات، واصلت مصادرة الممتلكات الفلسطينية، وإقامة المستوطنات، وبناء الجدار، ونقل المستوطنين، وهدم المنازل وطرد السكان من منازلهم، وأعمال الحفر بالقرب من الأماكن المقدسة والمواقع التاريخية وحولها، وإقامة أكثر من ٥٠٠ نقطة تفتيش وحاجز تعوق حرية الحركة.

”وتبقى القدس الشرقية المحتلة، على وجه الخصوص، هدفاً رئيسياً لسياسة الاستيطان الإسرائيلية العدوانية هذه. وتزايدت في العام الماضي عمليات هدم المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية فأصبحت مئات الأسر الإضافية بلا مسكن؛ وطرد السكان الفلسطينيين من القدس الشرقية، ولا سيما عبر تجريدهم بشكل تعسفي من حقوقهم في الإقامة فيها، والحيلولة دون لمّ شمل أسرها؛ ومصادرة الملكية؛ وأعمال

الحفر بالقرب من الأماكن المقدسة والمواقع التاريخية وحولها؛ وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في المدينة؛ وإعاقة حرية العبادة؛ واستخدام القوة المفرطة ضد المصلّين في مناسبات عدة؛ وأعمال الترويع والعنف والتحريض التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون في المدينة. فمثل هذه التدابير غير المشروعة والاستفزازية، المُراد منها كلها تغيير التركيبة الديمغرافية للقدس ووضعها القانوني وهويتها وطابعها العربيين الفلسطينيين البارزين وفصلها عن بقية الأرض الفلسطينية، أثارت حالة من التوتر الشديد وأشعلت الحساسيات الدينية، مما أشاع حالة بالغة الهشاشة في المدينة. وازدادت الحالة سوءا جراء صدور أمر عسكري إسرائيلي في نيسان/أبريل ٢٠١٠، يهدد باعتقال آلاف المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وخصوصاً في القدس الشرقية وحولها، وطردهم بشكل تعسفي.

”ونتيجة للاستيطان الإسرائيلي وبناء الجدار، لا تزال البلدات الفلسطينية مفصولة ومعزولة عن بعضها البعض، والأسر مشردة، والالتحاق بالمدرسة والحصول على الرعاية الصحية واستغلال الأراضي الزراعية وتأمين سبل الرزق، والتمتع بالحقوق في هذه المجالات، ما زالت دونها عوائق. كما يتواصل استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية، ولا سيما الأرض والمياه والمقالع، وما زالت الأضرار البيئية الناجمة عن ذلك واسعة النطاق في الأرض الفلسطينية. وما برح المدنيون الفلسطينيون أيضا يقعون ضحايا لأعمال الترويع وبث الفوضى التي ينفذها المستوطنون، والتي كثيرا ما ينفذونها بتحريض المسؤولين والزعماء الدينيين الإسرائيليين. وشملت أعمالهم هذه اعتداءات ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال، أدت إلى سقوط قتلى وجرحى؛ وتعديات على المنازل وغيرها من الممتلكات، ولا سيما تدنيس المساجد والمقابر؛ وإحراق المزروعات، واقتلاع الأشجار وبساتين الزيتون؛ وتحويل مياه المجارير وإفراغها في القرى الفلسطينية وأعمال العنف والترهيب الأخرى. وما زالت هذه الأعمال الإجرامية التي ينفِّذها مستوطنون مقاتلون متطرفون تُرتكب على مرأى ومسمع قوات الاحتلال، ونادراً ما يحاسبون عليها. كما واصلت قوات الاحتلال استخدام القوة المفرطة ضد الناشطين الفلسطينيين والإسرائيليين والدوليين الذين يشاركون في تظاهرات سلمية غير عنيفة احتجاجا ضد الجدار والمستوطنات، واعتقالهم وترهيبهم.

”وتواصلت أيضا، وبشكل دوري، التصريحات الإسرائيلية الرسمية بشأن بناء مزيد من الوحدات الاستيطانية غير المشروعة، في تحدٍّ للنداءات الدولية المتكررة التي تطلب من إسرائيل الوقف الفوري لجميع أنشطتها الاستيطانية، بما يشمل ما يُدعى

النمو الطبيعي، والقدس الشرقية، والتقيّد بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والالتزامات الواردة في خريطة الطريق. وكان أشدّها فظاعة في آذار/مارس ٢٠١٠، إعلان الحكومة الإسرائيلية الموافقة على بناء ٦٠٠ ١ وحدة استيطانية إضافية في القدس الشرقية المحتلة، وذلك بعد مرور بضعة أيام فقط من تأكيد الفلسطينيين موافقتهم على مواصلة المحادثات غير المباشرة بوساطة أمريكية، رغم وجود الكثير من التحفظات. وقوبل إعلان إسرائيل هذا بشجب دولي واسع، بما في ذلك من جانب الولايات المتحدة، وبدعوات مكثّفة للتجميد الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، بما يشمل القدس الشرقية. وبالفعل، ثمة توافق دولي في الآراء بشأن عدم قانونية حملة الاستيطان الإسرائيلية بموجب القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، هناك توافق في الآراء على أن هذه السياسة غير القانونية تشكل ضربة كبرى للأرض الفلسطينية، من حيث تواصلها الجغرافي ووحدتها وسلامتها، مما يدمر آفاق وضع حل الدولتين موضع التطبيق واستئناف عملية السلام لتحقيق ذلك. ومن المعروف كذلك على نطاق واسع أن المستوطنات لا تشكّل إحدى مسائل الوضع النهائي في عملية السلام فحسب، بل هي أيضا لب جميع مسائل الوضع النهائي الأخرى تقريبا، ولا سيما مسائل القدس والحدود والمياه والأمن.

”وفي الوقت ذاته واصلت إسرائيل على مدى العام الماضي فرض عقاب جماعي، عن عمد، على جميع السكان المدنيين الفلسطينيين، من خلال حصارها التام لقطاع غزة، في خرق خطير لاتفاقية جنيف الرابعة. ونتج عن ذلك انتهاك للعديد من حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الحياة والغذاء والتعليم والرعاية الصحية والمياه وسبل الرزق. يخلف الحصار الإسرائيلي أضرارا بالغة على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في غزة، ويتسبب باضطرابات نفسية في أوساط الأطفال والنساء والمسنين بوجه خاص، مما ولّد أزمة إنسانية. وهذا الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل كعقاب، في انتهاك فاضح للقانون الإنساني الدولي وقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والبيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (S/PRST/2010/9)، وتجاهل نداءات المجتمع الدولي لرفعه الفوري وفتح معابر غزة الحدودية بشكل دائم وتام وفقا للقانون والاتفاق بشأن التنقل والعبور المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ولما دعا إليه أيضا قرار الجمعية العامة ١٩/٦٤.

”وفي هذا الوقت الذي تُكتب فيه هذه المذكرات، يتواصل الحصار الإسرائيلي رغم النداءات الدولية الكثيرة وطلبات القيادة الفلسطينية لرفع الحصار بشكل تام، ورغم إشارات الحكومة الإسرائيلية إلى احتمال قيامها بتخفيفيه. وهكذا، فإن إسرائيل ما فبئت تمنع حرية حركة الأشخاص والسلع غير معابر غزة الحدودية، ودخول المساعدات الإنسانية، والأنشطة التجارية والاقتصادية، ومجرى الحياة الطبيعية في المجتمع الفلسطيني. كما لا يزال المرضى والطلاب والأسر ممنوعين من المرور عبر المعابر الحدودية، مما أدى إلى وفاة أعداد أخرى من المدنيين الفلسطينيين هذا العام بسبب حرمانهم من الحصول على خدمات الرعاية الطبية الحيوية غير المتاحة في غزة. وما برح الإنعاش التجاري والاقتصادي يحول دونه هذا الحصار الجائر. ونتيجة لذلك، أضحى الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد شبه التام على المعونة تشمل الآن أكثر من ٧٥ في المائة من سكان غزة، حيث بلغ معدل البطالة مستويات هائلة؛ وازدادت ظواهر سوء التغذية وتوقف النمو وفقر الدم، فضلا عن أمراض أخرى، لتبلغ مستويات غير مسبوقة، خصوصا بين الأطفال؛ واليأس منتشر على نطاق واسع، وعواقبه على الشعب والمجتمع الفلسطيني، حاضرا ومستقبلا، وخيمة للغاية.

”وفي هذا السياق، واصلت إسرائيل أيضا، عن عمد، منع إعادة إعمار غزة في أعقاب عدوانها العسكري المدمر عليها في فترة كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، رغم تأكيد الجمعية العامة على الضرورة الملحة للشروع في عملية إعادة الإعمار هذه، بما يشمل تنفيذ العديد من مشاريع البنى الأساسية المدنية التي ترعاها الأمم المتحدة وما زالت معلقة. وبما أن إعادة الإعمار لا تزال غير ممنوعة، بطريقة إنسانية، تبقى الآلاف من منازل اللاجئين ومساكنهم خرابا. وعلاوة على ذلك، ما زالت البنى الأساسية المدنية التي تضررت وتدمرت، ومنها شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق، ومئات المصانع وورش العمل والمحال التجارية، التي لا بد منها لمجرى الحياة الطبيعية في غزة، بحاجة للإصلاح وغير قابلة للتشغيل بسبب المضي في منع إدخال ما يلزم من مواد للبناء وإمدادات أساسية أخرى. وقد أصيبت الخدمات العامة بالشلل أيضا، ولا سيما نظام التعليم ونظام الرعاية الصحية الذي يواصل تدهوره السريع نتيجة للنقص المستمر في الإمدادات والوقود وعدم توافر مواد البناء والإصلاح. ومن الجلي أن الحصار والعدوان العسكري الإسرائيليين، مجتمعين، بثا الرعب في نفوس السكان المدنيين

الفلسطينيين في غزة وألحقا بهم أضرارا نفسية عميقة، وتسبب لهم بضائقة اقتصادية واجتماعية خانقة.

”وخلال هذا العام، دفع الحصار المستمر الذي تفرضه إسرائيل، أيضا، ناشطين مدافعين عن السلام الدولي وحقوق الإنسان إلى القيام بعدة محاولات لكسر الحصار وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة إلى السكان المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة عن طريق البحر. وردت إسرائيل، كالمعتاد، بالقوة والغطرسة والتجاهل لجميع قواعد ومبادئ القانون الدولي، وبلغت هذه الحالة ذروتها في اعتدائها في المياه الدولية على قافلة من السفن المحملة بمساعدات إنسانية، كانت متجهة إلى قطاع غزة في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠. وأسفر هذا الاعتداء الإسرائيلي عن مقتل تسعة مواطنين أتراك كانون على متن إحدى السفن، وجرح العشرات، مما أثار أزمة دولية أخرى وأدى إلى تصاعد التوتر وزعزعة الأوضاع ونؤكد من جديد ضرورة إجراء تحقيق دولي في الاعتداء العسكري الإسرائيلي، يقوم على مبادئ الشفافية والحياد والمصداقية، بما يتفق مع المعايير الدولية، وضرورة محاسبة مرتكبي هذه الجريمة.

”ولا بد كذلك من التذكير باستنتاجات بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، التي ترأسها القاضي الجنوب أفريقي ريتشارد غولدستون. فكما هو معروف على نطاق واسع، خلص التحقيق الذي أجرته البعثة، على النحو الوارد في تقرير غولدستون (A/HRC/12/42)، إلى أن هناك من البراهين ما يؤكد بوضوح أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وخروق خطيرة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة – يمكن اعتبارها جرائم حرب، لا بل وجرائم ضد الإنسانية – خلال عدوانها العسكري في فترة كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ – كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وهذا يشمل القتل العمد للمدنيين، والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية، مع التسبب المتعمَّد في المعاناة الشديدة أو الأذى البالغ بالجسد أو بالصحة، وإلحاق الدمار الكثيف بالممتلكات بما لا تبرره الضرورة العسكرية، وقد نُفذ ذلك على نحو غير مشروع وتعسفي. واستُنتج أيضاً أن الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد غزة كان مخططاً لها في جميع مراحلها لتكون هجوماً مفرطاً ومنهجياً، ينفذ بشكل مقصود، لمعاقبة السكان المدنيين الفلسطينيين وإذلالهم وترويعهم، والإضعاف بشكل جذري، في قدرتهم الاقتصادية المحلية على التحمّل، ودفعهم إلى العيش في جو من التبعية والضعف التامّين. وما يؤكد أيضا هذا

الاستنتاج هو عمق المعاناة التي يقاسيها إلى يومنا هذا فلسطينيو غزة في حياتهم، على جميع مستوياتها.

''وكانت القيادة الفلسطينية والمجتمع الدولي ككل قد وجها دعوة حازمة إلى إعمال المساءلة والعدالة في الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني. وكانت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان قد اعتمدا، لهذا الغرض قرارات هامة، وهي بالتحديد قرارا الجمعية ٦٤/١٠، و ٦٤/٢٥٤، وقرارا المجلس د إ-١٢/ذ و ٩/١٣ التي تدعو، في جملة أمور، إلى أن ''يجري الطرفان تحقيقات مستقلة وذات مصداقية ومتوافقة مع المعايير الدولية في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي أوردتها بعثة تقصي الحقائق في تقريرها، بهدف ضمان المساءلة والعدالة''. وتتواصل أيضا متابعة هذه المسألة بشكل دقيق على مختلف المستويات داخل منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة. ونشدد على ضرورة العمل، فرادى وجماعات، بأسرع ما يمكن وبروح المسؤولية، لوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب، والتمسك بسيادة القانون، وضمان احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وضمان المساءلة والعدالة، وهي جميعها عناصر لا بد منها لإحداث تغيير ملموس في الحالة الراهنة التي لم يعد بالإمكان تحملها، وتضميد الجروح التي أثخنت الشعب الفلسطيني.

''وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، شن غارات وهجمات عسكرية على مدن وبلدات الضفة الغربية. وفي هذه الغارات، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين واستخدامهم دروعا بشرية، بمن فيهم الأطفال. وواصلت قوات الاحتلال أيضا اعتقال واحتجاز وسجن مدنيين، إضافة إلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ فلسطيني لا يزالون محتجزين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، منهم ما يقرب من ٤٠٠ طفل و ١٠٠ امرأة، معظمهم في ظروف غير إنسانية، يتعرضون فيها لضروب من الأذى والتعذيب جسديا ونفسيا. وقد استمرت هذه الأعمال الإسرائيلية الاستفزازية والمتعمدة والمتكررة في إثارة التوترات وكذلك في تقويض أي جهود تبذلها السلطة الفلسطينية وأي تقدم ملموس أحرزته خلال السنة الماضية في المجال الأمني وفي تعزيز القانون والنظام في المدن الفلسطينية وفقا لالتزاماتها المنصوص عليها في خارطة الطريق.

''والأمر المؤكد هو أنه في حين تواصل إسرائيل خرق قرارات الأمم المتحدة وواجباتها والتزاماتها القانونية، دأبت القيادة الفلسطينية على بذل جهود لتعزيز تنفيذ أحكام القرار ١٩/٦٤ وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية تضع نهاية للاحتلال والقمع الذين يتعرض لهما الشعب الفلسطيني، وتمكنه من إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، وتسمح له بالعيش بكرامة وحرية في وطنه. ويظل هدفنا هو إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، يضع حدا لمأساتهم والظلم الواقع عليهم منذ أكثر من ٦٢ عاما، وهو عمر النكبة. وقد أكدت القيادة الفلسطينية بالتالي مرارا التزامها الكامل بالحل المتمثل في قيام الدولتين من أجل إحلال السلام، بدءا من إعلان استقلال فلسطين الذي صدر قبل ٢٠ عاما مضت، مرورا بتمسكها بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في مدريد وأوسلو وطابا وشرم الشيخ وأنابوليس، ووصولا إلى مبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي أعدتها اللجنة الرباعية.

''وقد بذلت القيادة الفلسطينية قصارى جهودها في جميع المجالات من أجل الوفاء، قولا وعملا، بما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات السابقة وخارطة الطريق. وهي تنظر بجدية بالغة إلى أحكام قرار الجمعية العامة بشأن تحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين، وتحترم القرار احتراما كاملا. وعلاوة على ذلك، سعت القيادة الفلسطينية إلى تهيئة بيئة إيجابية لاستئناف مفاوضات السلام، والمشاركة، بحسن نية رغبة منها في التوصل إلى اتفاق تاريخي، في جميع هذه الجهود الإقليمية والدولية، بما في ذلك الجهود المبذولة في الأمم المتحدة.

''وبدعم من الجهات المانحة الدولية، قامت القيادة الفلسطينية في الوقت نفسه بتكثيف كل الجهود لتطوير مؤسسات الدولة الفلسطينية المقبلة وتعزيزها، عملا ببرنامج الحكومة الثالثة عشرة للسلطة الفلسطينية الذي استهله سلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني في آب/أغسطس ٢٠٠٩ المعنون ''فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة''، والمعروف أيضا باسم ''خطة بناء الدولة'' أو ''خطة فياض''. ومثلما ورد ذكره أعلاه، أحرزت السلطة الفلسطينية أيضا تقدما واسع النطاق ومثبت بالأدلة في الوفاء بالتزاماتها في مجال تعزيز الأمن والقانون والنظام. وفي الوقت نفسه، وبتأييد من مصر وجامعة الدول العربية ودول المنطقة، واصلت القيادة الفلسطينية سعيها إلى تعزيز الحوار الوطني من أجل تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، اقتناعا منها بأنهما عنصران ضروريان لنصرة القضية الفلسطينية العادلة. وقد قامت

القيادة الفلسطينية بكل ذلك على الرغم من التحديات والانتهاكات والاستفزازات التي لا تزال تقوم بها إسرائيل، في خرق منها لواجباتها والتزاماتها القانونية، وبما يتنافى مع أهداف عملية السلام وروحها، والتي لم تؤد إلا إلى تقويض جميع الجهود المذكورة.

''وعلى مدار العام أجرت القيادة الفلسطينية، بما في ذلك على أعلى مستوياتها المتمثلة في الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض، ووزرائها وسفرائها مع النظراء الثنائيين والمتعددي الأطراف، اتصالات متواصلة ركزت على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، والتوصل إلى تسوية سلمية تستند إلى حل الدولتين. وفي هذا الصدد، واصلت فلسطين دورها النشط في الأمم المتحدة، حيث شاركت في عمل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ووجهت في عدة مناسبات رسائل إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، ورئيس وأعضاء مجلس الأمن، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، والمفوض العام للأونروا، وغيرهم من المسؤولين الرفيعي المستوى في الأمم المتحدة، وعقدت لقاءات معهم.

''وشملت جهود القيادة الفلسطينية أيضا جملة أمور من قبيل المشاركة في المناقشة العامة للدورة الرابعة والستين والاجتماعات التي عقدت على هامش هذه المناقشة، والمشاركة خلال العام الجاري في عدة مؤتمرات للأمم المتحدة على مستوى الوزراء ومستوى كبار المسؤولين، بما في ذلك الاجتماعات التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مثل ''الاجتماع الدولي لدعم السلام الإسرائيلي الفلسطيني: الحاجة الملحة إلى معالجة مسائل الوضع النهائي – الحدود والقدس والمستوطنات واللاجئين والمياه'' (مالطة، شباط/فبراير ٢٠١٠)؛ و ''الحلقة الدراسية للأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني: بناء المؤسسات والمضي قدما في إقامة دولة فلسطين'' (النمسا، شباط/فبراير ٢٠١٠)؛ و''الاجتماع الدولي للأمم المتحدة لدعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية'' (تركيا، أيار/مايو ٢٠١٠)، والاجتماع المقبل المعنون ''الاجتماع المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن قضية فلسطين: تعزيز الدعم المقدم من الدول الأفريقية لإيجاد حل عادل ودائم لمسألة القدس'' (المغرب، تموز/يوليه ٢٠١٠). وتهدف كل هذه الجهود إلى تحقيق جملة أمور، من بينها إطلاع منظومة الأمم المتحدة باستمرار على واقع

الحال والتطورات المستجدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لرفع مستوى الوعي بمواقف القيادة الفلسطينية وجهودها وتنسيق وتسهيل برامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، والدعوة إلى استئناف عملية السلام.

”وفي هذا الصدد، عملت القيادة الفلسطينية بنشاط على المستوى الثنائي مع الدول الأعضاء من جميع المناطق العربية والآسيوية والأفريقية والأوروبية وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية، وكذلك على المستوى المتعدد الأطراف من خلال المجموعات الإقليمية والسياسية كجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لحشد وتعزيز التأييد للشعب الفلسطيني والتوصل إلى تسوية سلمية عادلة. وفي جميع الاجتماعات وجهود التوعية المذكورة، سواء أكانت عامة أو دبلوماسية أو إعلامية، عكست مشاركة القيادة الفلسطينية وأكدت دائما الموقف المسؤول المؤيد للحل المتمثل في قيام الدولتين والاحترام المطلق للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والالتزام القاطع بالسلام. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا العميق للجهود المبذولة على صعيدي المنطقة والمجتمع الدولي، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما ومبعوثه الخاص جورج ميتشل، لإحياء عملية السلام وإيجاد حل للصراع.

”وفي الوقت نفسه، ومثلما ورد ذكره أعلاه، ما زال بناء الدولة الفلسطينية، رغم العراقيل الإسرائيلية الخطيرة، يجري على قدم وساق تنفيذا لخطة شاملة بدأت في آب/أغسطس ٢٠٠٩ لتطوير المؤسسات الوطنية وتعزيز أسس الدولة الفلسطينية تمهيدا للاستقلال في غضون فترة ٢٤ شهرا. وتسعى الخطة إلى إشراك جميع قطاعات المجتمع الفلسطيني وشرائحه في الحملة الوطنية لبناء مؤسساتنا بطريقة تعزز التنمية في جميع المجالات، وترسخ أركان الديمقراطية وتضمن توفير الأمن والخدمات الأساسية لجميع المواطنين، مع احترام حقوق الإنسان والحريات. وقد أصبحت هذه الخطة عنصرا إيجابيا واستباقيا مهما للغاية في الجهود الفلسطينية من أجل تحقيق تطلعاتنا وحقوقنا الوطنية المشروعة والسلام والعدالة، وتحظى الخطة بتأييد واسع لدى الشعب الفلسطيني. وقد رحبت الجمعية العامة بها في القرار ١٩/٦٤، وتلقى الخطة دعما وتأييدا من اللجنة الرباعية (بيان ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠، موسكو)، والاتحاد الأوروبي (٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط)، و المجتمع الدولي

ككل. وتعرب فلسطين عن افتخارها بهذه الخطة وامتنانها للمجتمع الدولي على دعمه لها سياسيا واقتصاديا بفضل سخاء البلدان المانحة.

''وعلاوة على ذلك، وفي إطار رفضنا الكامل لحملة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، شرعت القيادة الفلسطينية هذا العام في مقاطعة كل منتجات المستوطنات. وكانت السوق الفلسطينية قد أصبحت للأسف أسيرة لسلطة الاحتلال على مدى عقود، ولقد قررت القيادة وضع حد لهذا الوضع الجائر. ونحن نرفض تماما استمرار توزيع وبيع منتجات في سوقنا صُنعت أو زرعت في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية على الأراضي الفلسطينية المصادرة واستغلت في إنتاجها أو تصنيعها مواردنا الطبيعية. ونحن نعتقد أنه لا بد من أن يوضع فورا حد لجميع وسائل دعم حملة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية، المباشرة منها أو غير المباشرة والسياسية منها أو المالية. وفي هذا الصدد، نكرر طلبنا، الذي يحظى بإجماع دولي، بوقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية، بما في ذلك ما يسمى ''النمو الطبيعي'' في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتفكيك جميع ''البؤر الاستيطانية'' التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وهذا أمر لا بد منه لإتاحة الفرصة لاستئناف عملية سلام ذات مصداقية وهادفة لأن الاستعمار يتناقض تماما مع هدف عملية السلام.

''ويحدو القيادة الفلسطينية أمل كبير في أن تنجح المحادثات غير المباشرة الجارية بوساطة أمريكية، وأن يحدث تغيير جوهري على أرض الواقع يمكن من استئناف المفاوضات المباشرة في عملية السلام لحل جميع مسائل الوضع النهائي الأساسية دون استثناء. ولكي يحدث هذا، يجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وقف جميع أعمال بناء المستوطنات والأنشطة غير المشروعة المرتبطة بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ووضع حد لجميع السياسات الأخرى غير المشروعة، بما في ذلك الحصار المفروض على قطاع غزة، والوفاء بما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يحدث تغييرا حقيقيا في الوضع، ويترع فتيل التوتر ويبني الثقة ويساعد في إحراز تقدم نحو إيجاد التسوية السلمية الدائمة.

''ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يعمل بسرعة مستفيدا من الإجماع الدولي والزخم القائم حول تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، باعتماد حل الدولتين، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة

١٩/٦٤، من أجل إنقاذ فرص إحلال السلام والاستقرار في منطقتنا. وفي هذا الصدد، هناك إجماع واسع على أن تحقيق تسوية عادلة ودائمة وسلمية أمر تمليه على المجتمع الدولي دواع سياسية وأمنية وقانونية ودواع تتعلق بحقوق الإنسان واعتبارات إنسانية وأخلاقية. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الحل أمر يقتضيه الوفاء بالعهد الدولي، الذي طال انتظاره، المتعلق بمساعدة الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره.

”وفي هذا الصدد، لن يكفي الاستمرار في الإدلاء بالتصريحات أو توجيه النداءات المعتدلة اللهجة إلى إسرائيل. فمن واجب المجتمع الدولي أن يتصرف بشكل حاسم، مسترشدا في ذلك بقواعد ومبادئ القانون الدولي والعدالة، وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك القرار ١٩/٥٤، للعمل بشكل ملموس على تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة وسلمية لقضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ككل. ولا يمكن أن يسمح لإسرائيل بأن تواصل أفعالها وكأنها فوق القانون، فتتحدى النداءات الموجهة إليها لوقف انتهاكاتها، ولا تلقي بالا إلى الحاجة الملحة إلى التوصل إلى تسوية سلمية وإحلال الأمن والاستقرار في منطقتنا وفي المناطق الأخرى. وفي هذا الصدد، واصلت فلسطين أيضا الدعوة إلى إعادة عقد مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن تدابير إنفاذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على النحو الذي دعت إليه القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن، بما في ذلك تنفيذ توصيات تقرير غولدستون. وتتعاون فلسطين مع سويسرا لدفع هذه الجهود وتواصل حث الأطراف السامية المتعاقدة على عقد المؤتمر من أجل ضمان احترام إسرائيل وامتثالها لجميع ما عليها من التزامات قانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال.

”وفي الختام، نؤكد من جديد التزام القيادة الفلسطينية بعملية السلام استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق. كما نؤكد من جديد الصلابة التي يواصل الشعب الفلسطيني إبداءها بالرغم من المصاعب الهائلة التي يواجهها لتفعيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وحق العودة وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة للعيش بسلام وحرية وكرامة وازدهار في دولتهم الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وبوئام مع دول الجوار“.

ثانيا – ملاحظات

٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، تكثفت الجهود الرامية إلى تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية. والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة، التي توقفت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، من المقرر أن تُستأنف في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وعلى أرض الواقع، ما زالت الإجراءات الانفرادية وانتهاكات حقوق الإنسان تقوض الجهود الدبلوماسية. وظلت الحالة في قطاع غزة لا تُطاق، في حين أن الشرخ بين غزة والضفة الغربية يزداد عمقا.

٧ – وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، استضاف باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، أول اجتماع يُعقد بين الزعيمين الفلسطيني والإسرائيلي منذ عام ٢٠٠٨. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ألقى الرئيس كلمة أمام الجمعية العامة (انظر الوثيقة A/64/PV.3) وذكر أن هدفه هو أن تبدأ، على وجه السرعة ودون شروط مسبقة، المحادثات بشأن القضايا الرئيسية المتمثلة في توفير الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين والحدود واللاجئين والقدس. ومنذ ذلك الحين، بدأ جورج ميتشل، المبعوث الخاص للولايات المتحدة، يجري زيارات منتظمة إلى المنطقة سعيا لاستئناف المفاوضات. وقد رحبنا، المجموعة الرباعية للشرق الأوسط وأنا، بهذه المساعي وأيدناها طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

٨ – غير أن الجهود الدبلوماسية التي بُذلت من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وصلت إلى طريق مسدود. وجاء ذلك نتيجة لشعور الإحباط لدى الطرفين وتدني ثقتهما في جدوى استئناف هذه الجهود؛ والخلافات على المرجعيات التي ينبغي أن تقوم عليها المفاوضات؛ واستمرار إسرائيل في فرض الوقائع على الأرض؛ والتوتر السائد في القدس والضفة الغربية؛ واستمرار أعمال العنف وإغلاق المعابر في قطاع غزة.

٩ – وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، اقترح السناتور ميتشل على الطرفين أن يتوسط لعقد محادثات غير مباشرة بينهما. وقبلت إسرائيل هذا المقترح. وتوجه الجانب الفلسطيني، الذي يواجه تحديات سياسية داخلية، إلى جامعة الدول العربية سعيا للحصول على دعمها، ثم وافق على المحادثات غير المباشرة. غير أن الإعلان في ٩ آذار/مارس عن بناء مستوطنات إضافية في القدس الشرقية، خلال زيارة قام بها إلى إسرائيل جوزيف ر. بايدن، نائب رئيس الولايات المتحدة، شكل عقبة حالت دون ذلك، وأبرز المشاكل الناجمة عن استمرار إسرائيل في سياسة بناء المستوطنات غير القانونية.

١٠ – وركز اجتماع قادة اللجنة الرباعية الذي عُقد في موسكو في ١٩ آذار/مارس على الجهود المبذولة لتذليل العقبات وبدء هذه المحادثات. وحثت اللجنة الرباعية الطرفين على

الشروع بالمحادثات غير المباشرة والانتقال في أقرب وقت ممكن إلى مفاوضات مباشرة، ينبغي أن تفضي في غضون ٢٤ شهرا إلى تسوية عن طريق التفاوض تضع حدا للاحتلال الذي بدأ في ١٩٦٧، وإلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وسائر بلدان الجوار. ودعت الطرفين إلى العمل وفقا للقانون الدولي وخارطة الطريق، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية والخطاب المؤجج للمشاعر. واتفق أعضاء اللجنة الرباعية على رصد التطورات عن كثب والنظر في اتخاذ تدابير إضافية قد تكون ضرورية.

١١ - وبعد حضوري اجتماع اللجنة الرباعية، اتجهت مباشرة إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في ٢٠ و ٢١ آذار/مارس، حيث حثثت القيادة الإسرائيلية على الامتناع عن القيام بأي أعمال يمكنها أن تقوض الثقة وتحول دون الشروع بالمحادثات غير المباشرة. وحثثت السلطة الفلسطينية على الدخول في المحادثات غير المباشرة ومنحها الفرصة.

١٢ - وفي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس، حضرت مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في الجماهيرية العربية الليبية، حيث أكدت على أنه لا يمكن تحقيق الهدف المتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلا من خلال العودة إلى طاولة المفاوضات واختبار مدى التزام الطرفين بها. وأعربت مجددا للرئيس محمود عباس عن دعمي ودعم اللجنة الرباعية للمحادثات. وأبدى الزعماء العرب دعمهم للمشاركة الفلسطينية رهنا بنتائج الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتهيئة الظروف المؤاتية لنجاح المحادثات. غير أن التوتر السائد على الأرض أخر مجددا بدءها.

١٣ - وفي ١ أيار/مايو، أعادت جامعة الدول العربية تأكيد دعمها للمشاركة الفلسطينية في المحادثات غير المباشرة، لكنها رهنته بتحقيق تقدم في غضون أربعة أشهر. وفي ٨ أيار/مايو، وافقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الدخول في المحادثات. وأكد الرئيس أوباما من جديد أن كلا الطرفين سيخضعان للمساءلة عن أي أعمال يقومان بها تفضي إلى تقويض الثقة خلال المحادثات. وبدأ السناتور ميتشل زياراته المكوكية بين رام الله والقدس من أجل حشد الدعم لبدء المفاوضات المباشرة، وعقد ما مجموعه سبع جولات من المحادثات غير المباشرة.

١٤ - وفي ٦ تموز/يوليه، أعرب الرئيس أوباما، عقب لقاء مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، عن ثقته في نوايا إسرائيل فيما يتعلق بالدخول في مفاوضات بشأن جميع القضايا الأساسية، وأعرب عن أمله في أن تبدأ المفاوضات المباشرة في غضون أسابيع. وفي ٢٩ تموز/يوليه، أعربت جامعة الدول العربية عن تأييدها لدخول الفلسطينيين في مفاوضات مباشرة عندما يرى الرئيس عباس ذلك مناسبا.

١٥ - وفي ٢٠ آب/أغسطس، دعت اللجنة الرباعية الطرفين إلى الشروع في إجراء مفاوضات مباشرة في واشنطن، العاصمة، في ٢ أيلول/سبتمبر من أجل حل جميع قضايا الوضع النهائي. وفي موازاة ذلك، وجهت الولايات المتحدة دعوة إلى الطرفين لزيارتها. وقبل رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس هذه الدعوة. وقد رحبتُ بهذا القرار الذي اتخذه الزعيمان ودعوتهما إلى إظهار روح القيادة والشجاعة والمسؤولية لتحقيق تطلعات شعبيهما. وأكدت على أن ذلك يمثل فرصة يجب ألا تضيع سدى.

١٦ - وظلت الحالة في القدس الشرقية المحتلة متوترة واستمرت في التأثير سلبا في عملية السلام. وقد أعربت عن القلق إزاء عمليات هدم المنازل واستمرار بناء المستوطنات في القدس الشرقية. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير اضطرابات داخل وحول مجمع الحرم الشريف/جبل الهيكل وعمليات فرض قيود على وصول المصلين المسلمين والمسيحيين إلى الأماكن المقدسة. والتقارير الواردة عن تزايد عمليات إلغاء حق الإقامة وإصدار أوامر عسكرية جديدة بشأن طرد ''المتسللين'' ساهمت في تصاعد حدة القلق في أوساط سكان القدس الشرقية الفلسطينيين. وتواصلت عمليات التنقيب عن الآثار وحفر الأنفاق تحت الأحياء الفلسطينية وأثارت استياء السكان الفلسطينيين. وأناشد جميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس. فالقدس هي قضية من قضايا الوضع النهائي، وينبغي إيجاد وسيلة لتصبح المدينة عاصمة لدولتين ، مع التوصل إلى ترتيبات مقبولة للجميع بشأن المواقع الدينية.

١٧ - وفي حزيران/يونيه، صدرت أوامر لطرد أربعة أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني من سكان القدس، ولكنهم أعضاء في كتلة التغيير والإصلاح المرتبطة بحماس، وسُجنوا في عام ٢٠٠٦ لعدم تحقيقهم الحد الأدنى من معايير الولاء في إسرائيل.

١٨ - وفي الضفة الغربية، واصلت السلطة الفلسطينية تنفيذ خطة لبناء الدولة. وإن الإصلاحات المؤسسية وتحسن الظروف الأمنية، وبالتالي ازدياد ثقة القطاع الخاص، ساهمت في تحقيق انتعاش اقتصادي مستمر يتجسد في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١١,٣ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٠. وفي الآونة الأخيرة، اجتذب مؤتمر الاستثمار الفلسطيني الثاني، الذي عُقد في ٢ و ٣ حزيران/يونيه في بيت لحم، ما يقرب من بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في شكل تعهدات بالاستثمار في قطاع الأعمال التجارية الفلسطينية.

١٩ - وتشكل خطة السلطة الفلسطينية لبناء الدولة، بقيادة رئيس الوزراء فياض، عنصرا مكملا هاما للعملية السياسية التي تنطلق من جديد. ويجب توفير ما يلزم لتنفيذها، ويتعين دعمها. وأدعو الجهات المانحة إلى تقديم المساعدات على وجه السرعة لضمان تنفيذها، وإلى

الوفاء بالتعهدات التي قطعتها في شرم الشيخ في آذار/مارس ٢٠٠٩. وأدعو كذلك إسرائيل إلى بذل المزيد من الجهد لتخفيف القيود المفروضة على الحركة واتخاذ الخطوات التي تيسر النمو الاقتصادي في الضفة الغربية. ويقارب عدد الحواجز حاليا ٥٠٠ حاجز، مقابل ٦١٨ حاجزا في آب/أغسطس ٢٠٠٩. ويشكل ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح، إذ كان له تأثير إيجابي ملموس في حياة العديد من الفلسطينيين، ولكنني أشجع بقوة حكومة إسرائيل على تكملة هذه الخطوات الإيجابية بمزيد من التدابير الأوسع نطاقا.

٢٠ - ورغم أن السلطة الفلسطينية تحرز تقدما في بناء المؤسسات، إلا أن الاحتلال والاستيطان ما برحا يكبلانها، فيضيق الخناق على الشعب الفلسطيني وتنعدم الفرص أمامه. وقد رحبت بإعلان إسرائيل، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تجميد عمليات البناء الجديدة في المستوطنات لمدة ١٠ أشهر، بهدف تشجيع المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة، إذ اعتبرته خطوة في الاتجاه الصحيح. غير أنني نوهت أيضا إلى أن سياسة التجميد هذه لا تفي بما على إسرائيل من التزامات بموجب خارطة الطريق المتمثلة في تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك ”النمو الطبيعي“، وتفكيك البؤر الاستيطانية التي أُقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. فالمستوطنات غير قانونية، وهي تلقي الشك على قابلية تطبيق حل الدولتين وتضر بقضايا الوضع النهائي.

٢١ - وأقدر الجهود الحثيثة التي يبذلها الممثل الخاص للجنة الرباعية، طوني بلير، الرامية إلى دعم استمرار التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأشجع الطرفين على العمل معه من أجل إحداث تحوّل حقيقي على أرض الواقع.

٢٢ - وتواصلت أعمال العنف في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ومن بين أسبابه العمليات الأمنية الإسرائيلية، وانعدام الثقة بين المجموعتين، والمظالم العميقة الجذور، والانتقام من الفلسطينيين إثر تجميد بناء المستوطنات، والأعمال الانفرادية التي تعتبر استفزازية. وكانت حصيلة أعمال العنف هذه مقتل ١٥ فلسطينيا وإصابة ١ ٠٩٢ آخرين بجروح. وقُتل سبعة إسرائيليين، أربعة منهم قُتلوا في ٣١ آب/أغسطس في محاولة واضحة لمنع عملية بدء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ، وهذا أمر أدنته؛ وأعلنت حماس مسؤوليتها عن هذا الاعتداء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جُرح ٢٠٥ إسرائيليين. وحدث انخفاض طفيف في عمليات التوغل والاعتقال التي تقوم بها إسرائيل في الضفة الغربية. وسُجل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قيام المستوطنين بـ ٢٤٧ اعتداء على الفلسطينيين وممتلكاتهم، وقيام الفلسطينيين بـ ٩٣ اعتداء على المستوطنين. وإنني أدين جميع الاعتداءات التي تستهدف المدنيين دون تمييز، وأدعو إلى احترام

القانون الإنساني الدولي في جميع الظروف. وأحث الطرفين على البحث عن المسؤولين عن تلك الأفعال وتقديمهم إلى المحاكمة.

٢٣ - وثمة هواجس أمنية مشروعة لدى الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وأعتقد أن أفضل السبل لتحقيق الأمن الدائم تكمن في تكثيف التعاون، ومواصلة مساعدة السلطة الفلسطينية في الجهود التي تبذلها لفرض الأمن وتحسين أدائها الأمني، والمضي في تقليص عمليات توغل جيش الدفاع الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، والاحترام الكامل للاحتجاج المشروع اللاعنفي، وتحرك إسرائيل لوضع حد لأعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون، واتخاذ إجراءات على الجانب الفلسطيني ضد التحريض، وإحراز تقدم على صعيدي المفاوضات السياسية والتنمية الاقتصادية.

٢٤ - وعلى الرغم من فشل المساعي لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا أزال آمل في إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة عما قريب في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٥ - وخلافا للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، يتواصل بناء الجدار بحرفه بشكل كبير عن الخط الأخضر لحدود عام ١٩٦٧، فيتوغل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية. وهو لا يزال يعوق وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية، وحصولهم على الخدمات الاجتماعية الضرورية واستغلال الأراضي الزراعية. ووفقا لقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قدمتُ في ١٩ تموز/يوليه تقريرا مرحليا عن عمل سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وواصل فلسطينيون وإسرائيليون وأجانب التظاهر احتجاجا ضد الجدار الفاصل، ولا سيما في قريتي نعلين وبلعين، ووقعت اشتباكات بينهم وبين قوات الأمن الإسرائيلية. وأشعر بالأسف لاحتجاز الناشطين المشاركين في الاحتجاجات السلمية.

٢٦ - وظل قطاع غزة خاضعا لنظام الإغلاق وواقعا تحت سيطرة حماس من الناحية الفعلية. وما زال قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) يشكل إطارا استراتيجيا لمعالجة هذا الوضع، لكن عناصره الرئيسية بقيت حبرا على ورق. وما برح الحصار على غزة غير مقبول لأنه يعاقب المدنيين الأبرياء. ودأبت على حث الحكومة الإسرائيلية على رفعه، ورحبت بالتدابير التي أعلنتها إسرائيل في حزيران/يونيه وتموز/يوليه لتخفيفه. وبينما تُبذل الجهود حاليا لإعادة إطلاق عملية سياسية مجدية، لا يمكن أن يُترك الوضع في غزة عرضة لمزيد من التدهور. وينبغي الاهتمام أيضا بهواجس إسرائيل الأمنية المشروعة.

٢٧ - وبقيت معالجة الأوضاع المأساوية التي يعيشها السكان المدنيون في قطاع غزة أولى أولوياتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعملت الأمم المتحدة بصورة مكثفة مع حكومة إسرائيل، ومع أعضاء اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، من أجل إعادة إعمار القطاع. وفي ٢١ آذار/مارس، قمت بزيارة غزة، حيث عاينت عن كثب الاحتياجات الهائلة لإعادة الإعمار، وأضرار إغلاق القطاع على السكان المدنيين، والوضع السائد فيه الذي لا يمكن تحمله. وواصلت اللجنة الرباعية إعادة التأكيد على أن الوضع في غزة لا يُطاق، وأنه غير مقبول، ولا يصب في مصلحة أي من الطرفين المعنيين. ودعت اللجنة الرباعية إلى التوصل إلى حل يضمن فتح المعابر ليتسنى دخول المعونة الإنسانية والبضائع التجارية والأشخاص من غزة وإليها دون عوائق، بما يتفق مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

٢٨ - ومنذ آذار/مارس، وافقت إسرائيل على ١٥ مشروعا للأمم المتحدة في مجالات الإسكان والمياه والصرف الصحي والتعليم والصحة. وتشكل هذه المشاريع خطوة هامة إلى الأمام، غير أنها لا تمثل سوى نزر يسير من الاحتياجات الضخمة التي تقتضيها إعادة الإعمار في غزة، وعاينتها بنفسي خلال زيارتي في آذار/مارس. إلا أن تنفيذ مشاريع الأمم المتحدة الموافق عليها يجري ببطء، ونواصل الدعوة إلى تقليص الإجراءات المتبعة للموافقة على المشاريع ولتنسيقها بحيث تصبح عمليتا التأهيل وإعادة الإعمار على مستوى أكثر تناسبا مع واقع الحال.

٢٩ - وتُشكل المواد الغذائية والمستلزمات الطبية الجزء الأكبر من الواردات التي يُسمح بمرورها عبر المعابر الرسمية. ولكن هذا الوضع تغير بشكل كبير بعد حادث ”أسطول سفن المعونة المتجهة إلى غزة“ في ٣١ أيار/مايو؛ فقد أعلنت إسرائيل في ٢٠ حزيران/يونيه عن تدابير لتخفيف الحصار المفروض على غزة. وبلغ المتوسط الأسبوعي لحمولات الشاحنات المستوردة ١ ٠٠٦ حمولة شاحنة في منتصف أغسطس ٢٠١٠، مقارنة بـ ٥٣١ حمولة شاحنة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٩. ويُسمح بدخول مواد البناء اللازمة لإعادة بناء المنازل والبنية التحتية الاجتماعية للمشاريع المنفذة تحت إشراف المنظمات الدولية والتي توافق عليها السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. أما الصادرات، التي هناك حاجة ملحة لها من أجل التنمية الاقتصادية، فهي ليست جزءا من التدابير الجديدة. كما أنه لا يمكن للتجار استيراد مواد البناء، بحيث تصبح متوافرة للجميع. وعلى الرغم من ذلك، رحبت اللجنة الرباعية بهذا الإعلان، وأعربت عن الأمل في أن تساهم هذه الخطوة في تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ولا سيما دخول المعونة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص إلى غزة وخروجها منها دون عوائق. وتقوم الأمم المتحدة واللجنة الرباعية عن كثب بمتابعة تنفيذ هذه التدابير، بينما تبحثان عن طرق إضافية لتحسين الوضع في غزة.

٣٠ - ولا زالت تثير قلقي التقارير التي تفيد بتهريب الأسلحة إلى غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد وردت تقارير عن تجارب لإطلاق صواريخ ذات قدرات متزايدة من قطاع غزة. وفي هذا الصدد، أنوه إلى الجهود المكثفة التي تبذلها مصر لوضع حد لعمليات التهريب عبر الأنفاق غير الشرعية. ولا زالت هذه الأنفاق تُستخدم أيضا لاستيراد معظم السلع المتوفرة في أسواق في غزة. وهذا الأمر يؤدي في آن معا إلى دعم الاقتصاد المحلي وإلى تشويهه.

٣١ - ويستمر الحصار في إعاقة حرية تنقل المدنيين في غزة. وعلى الرغم من تخفيف القيود بشكل ملحوظ على حركة المرور من مصر وإسرائيل وإليهما من خلال معبري رفح وإيريتز منذ حزيران/يونيه، إلا أن حركة الناس لا تزال مقصورة إلى حد كبير على المرضى، وبعض الطلاب والعاملين في المجال الإنساني. وفي تطور إيجابي، زاد باطراد عدد رجال الأعمال الذين يسمح لهم بالخروج عن طريق معبر إيريتز منذ حزيران/يونيه، ليصل إلى ٩٩ في ٣١ آب/أغسطس شخصا في الأسبوع.

٣٢ - وينبغي فتح جميع المعابر إلى غزة بصفة عاجلة، وفقا لاتفاق التنقل والعبور. وعواقب الإغلاق على المدى الطويل تثير قلقا عميقا، من حيث تسببه في تردّي البنية التحتية العامة وتدهور البيئة وتدمير سبل العيش والضرر النفسي على سكان نصفُهم من الأطفال.

٣٣ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير محاولتين لكسر الحصار المفروض على غزة. فقد دخلت قافلة ''تحيا فلسطين - شريان الحياة ٣'' قطاع غزة عبر مصر في كانون الثاني/يناير وسط مواجهات بين السلطات المصرية وناشطي القافلة وسكان غزة ومقاتلي حماس، مما أسفر عن مقتل أحد حراس الحدود المصريين وإصابة عشرات من المحتجين ومن أفراد الشرطة المصرية بجروح. وفي ٣١ أيار/مايو، وقع حادث مأساوي أثناء استيلاء الجنود الإسرائيليين على السفينة ''مافي مرمرة'' التي كانت جزءاً من ''أسطول سفن المساعدات المتجهة إلى غزة''. وقمت على الفور بإدانة هذه الأعمال التي أسفرت عن مقتل تسعة مدنيين وجرح ما لا يقل عن ٣٠ آخرين، من بينهم سبعة من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي. ودعوت إلى إجراء تحقيق عاجل يتسم بالحياد والمصداقية والشفافية.

٣٤ - ودعا مجلس الأمن أثناء الجلسة الطارئة التي عقدها مباشرة عقب هذا الحادث، إلى إجراء تحقيق عاجل يتسم بالحياد والمصداقية والشفافية ويتماشى مع المعايير الدولية (S/PRST/2010/9). وفي ٢ آب/أغسطس، شكلت فريقا للتحقيق في حادث أسطول سفن المساعدات. وكان للأمم المتحدة دور محوري في ضمان أن تصل جميع الإمدادات التي كانت

على متن السفينة إلى وجهتها في غزة، تحققت بدقة إعادة ركاب وسفن الأسطول إلى بلدانهم.

٣٥ - ووصلت إلى أحد الموانئ المصرية في ١٥ تموز/يوليه وبدون حوادث سفينة ترعاها ليبيا وتحمل مساعدات إلى قطاع غزة. وقامت مصر بتسهيل نقل حمولتها من المواد الإنسانية إلى غزة. وهناك تقارير عن سفن أخرى تنوي الإبحار صوب غزة. ولا زلت اعتقد أن المعابر البرية المفتوحة التي تعمل بشكل صحيح هي وحدها القادرة على إحداث فرق استراتيجي في إنعاش الاقتصاد في قطاع غزة.

٣٦ - وبالعودة إلى الأوضاع الداخلية في قطاع غزة، فقد واصلت حماس تعزيز سيطرتها على القطاع، مما يعمق الشرخ مع الضفة الغربية. ووردت تقارير عن تزايد انتهاكات حقوق الإنسان والاعتقالات السياسية. ففي ١٥ أبريل قامت حماس، بشكل غير قانوني وغير مقبول، بإعدام سجناء دون محاكمة سليمة وشفافة. وقد دعوت حماس إلى عدم تنفيذ عمليات الإعدام هذه. وواجهت المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في غزة ضغوطا متزايدة. ففي أيار/مايو وحزيران/يونيه، تعرضت المخيمات الصيفية التابعة للأونروا لأعمال تخريب، وقد شجبت ذلك العمل بأشد العبارات. وأصر على وجوب عدم التدخل في عمليات تقديم المساعدة الدولية في غزة.

٣٧ - ولا زالت حماس ترفض اقتراح المصالحة الفلسطينية الذي قُدِّم إلى الطرفين في ١٠ أيلول/سبتمبر بوساطة مصرية. وعلى الرغم من أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت جهودا عملية اتسمت ببوادر حسن النية والتعاون من قِبَل حماس والسلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن حالة الجمود لا تزال مستمرة. وأُشدد على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية هي عنصر أساسي لإيجاد الحل الدائم للأزمة في غزة. وأكرر دعوتي لإعادة توحيد غزة والضفة الغربية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية تحت لواء السلطة الفلسطينية الشرعية، وأحث جميع الفصائل على المشاركة بشكل إيجابي في الحوار. وأؤيد جهود مصر في هذا الصدد.

٣٨ - لقد ساد هدوء هش بين إسرائيل وحماس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولكن حوادث العنف لا زالت مستمرة: فقد تم إطلاق ١٤٧ صاروخا و ١١٥ قذيفة هاون من غزة؛ وحدث ١٧٣ توغلا من جيش الاحتلال الإسرائيلي، وشنت إسرائيل ١٠٠ غارة جوية؛ وقُتِل ٥٦ فلسطينيا، من بينهم خمسة أطفال و ٣٩ مقاتلا؛ وأصيب ١٦٩ فلسطينيا بجروح، من بينهم ٤٠ مقاتلا. وفي غضون ذلك، قُتل عامل أجنبي في إسرائيل، كما قُتِل خمسة جنود إسرائيليين. وأصيب خمسة جنود إسرائيليين بجروح. وفي ٣٠ تموز/يوليه، انفجر

صاروخ داخل مدينة عسقلان في جنوب إسرائيل، في أول هجوم من نوعه منذ عملية الرصاص المصبوب. وأحث جميع الأطراف على الامتناع عن العنف وعلى احترام القانون الإنساني الدولي.

٣٩ - ولا يزال العريف الإسرائيلي جلعاد شاليط في الأسر لدى حماس، لأكثر من أربع سنوات الآن. وأدعو للإفراج عنه فورا وبدون شروط والسماح للمنظمات الإنسانية بمقابلته. وألاحظ أيضا تدهور الأحوال المعيشية للفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية، الذين انخفض عددهم من ٠٠٠ ١١ سجين في العام الماضي إلى نحو ٠٠٠ ٩ سجين. وقد أفرجت إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر عن ٢٠ معتقلة فلسطينية بعد أن قدمت حماس، من خلال وسيط ألماني، مقطع فيديو يظهر شاليط وهو في صحة جيدة. وقد رحبتُ بهذه التطورات الإيجابية، وأدعو إلى التوصل إلى اتفاق لتبادل الأسرى وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين وتسليمهم إلى السلطة الفلسطينية.

٤٠ - وأصدرت بعثة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، أُنشئت بتكليف من مجلس حقوق الإنسان، ويرأسها القاضي ريتشارد غولدستون، تقريرها في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (A/HRC/12/48). وقدم التقرير عددا من التوصيات لضمان مساءلة الجناة والانتصاف للضحايا. ويجب احترام القانون الإنساني الدولي ومبدأي العدالة والمساءلة، احتراما كاملا، كما يجب حماية المدنيين في جميع الظروف. ولذلك دعوت جميع الأطراف إلى إجراء تحقيقات داخلية ذات مصداقية دون تأخير. وواصلت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان التابع لها التحقق من مدى تنفيذ هذه التوصيات. وسأستمر في دعم عملهما في هذا الصدد.

٤١ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، تم التوصل إلى اتفاق دفعت بموجبه حكومة إسرائيل مبلغ ١٠,٥ ملايين دولار أمريكي إلى الأمم المتحدة تعويضا عن الخسائر التي لحقت بها في الحوادث التسعة التي حقق فيها مجلس التحقيق المعني بغزة. وفي ضوء دفع هذا المبلغ، اعتبرت الأمم المتحدة أن المسائل المالية المتعلقة بهذه الحوادث قد سُويت على نحو مرض.

٤٢ - وأود أن أسجل تقديري العميق لروبرت هـ. سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وللمفوض العام للأونروا، فيليبو غراندي، الذي عينته في ٢٠ كانون الثاني/يناير. ليحل محل كارين كونينغ أبو زيد التي أشكرها على أدائها المتميز. وأود أن أعرب عن تقديري لجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يقدمون خدمات لا غنى عنها في ظل ظروف صعبة وخطيرة في بعض الأحيان. وازدادت القيود على الموظفين الوطنيين والدوليين على صعيدي حرية تنقلهم ووصولهم إلى الأماكن التي يشاؤون، لخدمة الأمم

المتحدة. وقد أعربت مرارا عن احتجاجي على هذه القيود لدى الحكومة الإسرائيلية وأتطلع إلى حدوث تحسن في هذا الصدد.

٤٣ - وما زلت مقتنعا بأن المفاوضات المباشرة والهادفة هي السبيل الوحيد الكفيل بإيجاد حل شامل ومستدام يلبي تطلعات الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. ويجب علينا في الأيام المقبلة إحراز تقدم كاف، على طاولة المفاوضات وعلى أرض الواقع، ليتسنى التحرك نحو التوصل إلى اتفاق بشأن جميع قضايا الصراع الجوهرية. وسيتم اختبار التزامات الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين، على حد سواء، خلال المفاوضات المباشرة. وأدعو الطرفين إلى اغتنام هذه الفرصة وإظهار روح القيادة والشجاعة والمسؤولية من أجل التوصل في غضون سنة واحدة إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي. ولمنح هذه المفاوضات فرصة النجاح، لا بد من تهيئة البيئة المواتية على الأرض، وذلك عبر وفاء الطرفين بما عليهما من التزامات بموجب خارطة الطريق وبواجباتهما القانونية الدولية. وإني أحث إسرائيل على تمديد وقفها لبناء المستوطنات في الضفة الغربية إلى ما بعد الموعد النهائي الذي حددته، وهو ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بل وتوسيع نطاقه ليشمل القدس الشرقية. وأدعو الفلسطينيين إلى مواصلة صون القانون والنظام، ومحاربة التطرف والتحريض ضد إسرائيل، وبناء مؤسسات قوية وديمقراطية. وأدعو الشركاء الإقليميين والدوليين إلى تقديم دعمهم لهذه المفاوضات، التي أتطلع إلى نجاحها.

٤٤ - وبوصفي الأمين العام، سأبقى حريصا على أن تعمل الأمم المتحدة على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وديمقراطية ومتواصلة جغرافياً وقابلة للبقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل آمنة، في إطار تسوية إقليمية شاملة، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ووفقا لخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام.